البحث العلمي في الجزائر
بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية

تأليف: عيسى بن صديق

البحث العلمي في الجزائر
بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية

من إعداد الأستاذ: عيسى بن صديق

مقدمة:

إذا اعتبرنا أن البحث العلمي وسيلة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد، فإن حسن إستعمال هذه الوسيلة وتسخيرها في خدمة التنمية الشاملة، يتطلب في المقام الأول وضع الأسس والقواعد اللازمة للبحث وضبط أهدافه المستقبلية، الأمر الذي يتطلب تحديد السياسة العامة للبحث العلمي.

فدور البحث العلمي يبرز أساسا في قابلية الجامعة على خلق المعرفة ونقلها للأجيال، ومساهمتها الفعالة في حل المشاكل المختلفة التي تواجه محيطها وكذلك في قوة وفعالية البرامج البيداغوجية للتكوين.

فالبحث العلمي قوامه الأستاذ الباحث وما يبذله من نشاط علمي متواصل، وما تحذوه من دافعية للقيام بذلك، وما يترتب عليه من نتائج وما يلقاه من مساعدة فعلية للقيام بالبحث على مستوى الجامعة، وما يتقاضاه من أجر مقابل ذلك الجهد المبذول.

فغياب الارادة للقيام بالبحث وتطويره من طرف الأستاذ، يُفسّر في الغالب بضعف إهتمام الأستاذ بالبحث العلمي، وانعدام الوسائل، لكن حقيقة الأمر غير ذلك، لأن الأستاذ الذي يعتبر هو أساس البحث العلمي لا يعتني به إطلاقا خاصة من حيث المقابل الذي يتقاضاه بعد بذل الجهد. وهذه الوضعية لا تشجع الأستاذ على بذل الجهد في هذا المجال.

و يمكن أن نرصد وضعية البحث العلمي فيما يلي:

ما زال البحث العلمي في الجزائر يعاني مشاكل عديدة تعيق فعاليته ومردوده، ومن بين هذه المشاكل نذكر:

أ - صعوبة تسخيرة كل الطاقات البشرية للجامعة الجزائرية في وحدات ومراكز البحث.

ب - غياب التنسيق بين برامج البحث.

حـ - إنعدام الفعالية عند تقييم برامج البحث العلمي.

د - عدم مطابقة اهتمامات البحث العلمي للواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد.

هـ - غياب الإطار القانوني للتعامل بين الجامعة والمحيط خاصة في مجال عوائد البحث العلمي ومقابل (أجر) الأستاذ.

و - ضعف الامكانيات المادية المسخرة للبحث العلمي على مستوى الجامعة.

كل هذه العوامل أثرت سلبا على مردودية البحث العلمي وحتى شلت نشاطه في بعض الأحيان، وأدى ذلك إلى تقليص الجهود المبذولة من قبل الأساتذة، فتدهور مستوى البحث العلمي بالجامعة، فنضب معه الابداع والنشاط الفكري، وأصيبت الجامعة بالجمود والشلل الجزئي، فلا أحد يؤمن بوجود البحث العلمي بالجامعة، ولا أحد يولي اهتماما حقيقيا وفعليا لتطوير البحث العلمي عن طريق الاهتمام بالأستاذ الباحث. فقانون الأستاذ الباحث الذي غاب عن الوجود هو الإنطلاقة الحقيقية لذلك والحجر الأساسي لإعادة بناء وإرساء البحث العلمي بالجامعة الجزائرية. فمشكل فعالية ومردودية البحث العلمي مرهون بمدى فعالية السياسة الوطنية في هذا المجال ومدى إهتمامها بالأستاذ كعنصر أساسي مطالب ببذل النشاط الفكري الضروري لتنمية البحث العلمي الحقيقي والفعال، والمساهمة في حل مشاكل المحيط، وتكريس حياته في هذا الاتجاه. وهذه بعض مراحل وهياكل البحث بالجزائر.

1 - السياسة الوطنية للبحث العلمي

لم يكن الإهتمام بالبحث العلمي وارد في السنوات الأولى من الإستقلال وذلك يعود إلى الأولويات المسطرة في مجال التكوين والتعليم وتسخير الجهود نحو بناء المدارس، الثانويات، تكوين الأساتذة، ...

ولفهم هذه السياسة التي صبغت البحث العلمي بالجزائر رأينا ضرورة التطرق فيما يلي إلى المراحل التاريخية والتأسيسية التي مر بها.

1 - المديرية المركزية للبحث العلمي:

بعد مضي 9 سنوات من الإستقلال، تميزت بالبناء والتشييد وفتح الأبواب أمام كل شرائح المجتمع، ارتفع على أثر ذلك عدد التلاميذ في المدارس والثانويات والجامعات، وأدى إلى بروز إهتمام قوى بالبحث العلمي، ذلك ما يمكن ملاحظته من خلال الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد إنفصالها في سنة 1971 عن وزارة التربية الوطنية، أين جسدت الإهتمام بالبحث العلمي من خلال إنشاء لأول مرة مديرية البحث العلمي، والتي أسندت لها مهام ترقية، توجيه وتنسيق نشاطات البحث العلمي.

وهذا دليل على الإهتمام بالبحث العلمي كأساس للتنمية.

2 - المجلس المؤقت للبحث العلمي:

بموجب المرسوم رقم 30-72 بتاريخ 21 جانفي 1972 تم إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي الذي حل محل الهيئة الجزائرية - الفرنسية للتعاون والبحث العلمي، أين أسندت مهامه وحقوقه بصفة إنتقالية وبعد حله بتاريخ 11 جوان 1971 إلى المجلس الجديد، الذي يرأسه مدير البحث العلمي بالوزارة.

في هذا الصدد نلاحظ أن البحث العلمي لم يحضى بالاستقلالية الفعلية، بل والحرية اللازمة لتطوير بل أجبر بهذا على ملازمة القرار السياسي.

3 - تنظيم الدراسات ما بعد التدرج:

تم إنشاء الدراسات ما بعد التدرج بموجب المرسوم رقم 76-43 بتاريخ 20 فيفري 1976 القاضي بإنشاء دراسات ما بعد التدرج وتنظيمها.

الهدف من إنشاء الدراسات العليا هو تكوين الإطارات ذات المستوى العالي لسد حاجيات التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الأخرى.

كما يجب على هذا التكوين أن يستجيب لأهداف التخطيط فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي.

تفتح الدراسات العليا في كل التخصصات.

فالدراسات العليا الأولى تمنح دبلوم الماجستير، أما الدراسات العليا الثانية فهي تمنح دبلوم الدكتوراه في العلوم.

إن فتح الدراسات العليا على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من صلاحيات الوزير وفيما يلي التخصصات التي تم فتحها بتاريخ 5 سبتمبر 1976:

التخصص	التخصص
- دبلوم ماجستير في القانون الجنائي وعلم الاجرام	- دبلوم ماجستير في الجبر
- دبلوم ماجستير في قانون الأشخاص والممتلكات	- دبلوم ماجستير في الجبر ونظرية الأعداد
- دبلوم ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية	- دبلوم ماجستير في تحليل وهندسة
- دبلوم ماجستير في قانون المؤسسات	- دبلوم ماجستير في إحتمالات وإحصائيات
- دبلوم ماجستير في قانون الزراعة والتنمية	- دبلوم ماجستير في تعمير وتخطيط جهوي
- دبلوم ماجستير في قانون العقود والمسؤولية	- دبلوم ماجستير في ميكانيك السوائل
- دبلوم ماجستير في الادارة والمالية العمومية	- دبلوم ماجستير في تحليل وظيفي وعددي
- دبلوم ماجستير في العلوم السياسية	- دبلوم ماجستير في علوم الأرض المطبقة
- دبلوم ماجستير في النظرية الاقتصادية	- دبلوم ماجستير في المنطق
- دبلوم ماجستير في الهندسة الفارقة	- دبلوم ماجستير في اللسانيات وبيداغوجية الفرنسية
- دبلوم ماجستير في التحليل الوظيفي	- دبلوم ماجستير في لغة وأدب انجليزي
- دبلوم ماجستير في المتغيرات المعقدة	- دبلوم ماجستير في لسانيات انجليزية عامة ومطبقة

4 - إنشاء مراكز البحث:

تم إنشاء مراكز البحث مختلفة نذكر منها:

1 - مراكز البحوث الاقتصادية المطبقة بمقرر 10 مارس 1975 .

2 - مركز الدراسات والبحوث الفلاحية بمقرر 24 جوان 1976 .

3 - مركز البحث حول الموارد البيولوجية البرية بمقرر 1 جويلية 1974 .

4 - مركز جامعي للبحث والدراسات والانجازات بقسنطينة بمقرر 2 فيفري 1974 .

أ - دور وأهداف مراكز البحث: يقوم المركز بالمهام التالية:

1 - ضمان دراسة وانجاز المشاريع المقدم من طرف الهيئات العمومية والخاصة على المستوى الجهوي.

2 - تنشيط الفرق الخاصة بالتخطيط الجهوي وتدعيم الإتصال مع مصالح التخطيط على مستوى كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

3 - ترقية كل أنواع البحث التي تهدف إلى تكوين الإطارات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

4 - المشاركة في النشاطات العلمية الدولية.

نلاحظ من خلال هذه المهام المسندة للمركز الجامعي للبحث العلمي والدراسات والإنجازات بقسنطينة، أن الاهتمام بالتنمية الجهوية من زاوية البحث العلمي كانت حقيقة مجسدة في الميدان ولكن الأمر يبقى متعلق وبمدى متابعة تطبيقها.

ب - تنظيم مراكز البحث العلمي:

بقرار 1 فيفري 1974 تم تحديد تنظيم وتسيير مراكز البحث.

المادة 1: «تتمتع مراكز البحث بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. ويشرف على

كل واحد منها مدير، ويساعده نائب واحد».

وفي تمويله تعتمد المركز على:

- إعانات الدولة
- إعانات الهيئات العمومية
- ناتج الاتفاقيات
- ناتج الاختراعات
- ناتج المنشورات
- الهيبات والإعانات الدولية.

نلاحظ أن هذه الفترة كانت فترة بناء وإرساء القواعد الأساسية للبحث العلمي بالجزائر، الأمر الذي أدى إلى تجاهل دور الباحث كعنصر أساسي يتوقف على نشاطه وفعاليته ومردوده مستوى البحث العلمي المنجز.

5 - الهيئة الوطنية للبحث العلمي:

يمكن الحديث عن البحث العلمي بصفة واضحة إبتداء من تأسيس الهيئة الوطنية للبحث العلمي في سنة 1973، بموجب الأمر رقم 73-44 بتاريخ 25 جويلية 1972.

من أهدافه:

المادة 2: «الهيئة الوطنية للبحث العلمي هي وسيلة تنفيذ سياسة ترقية وتوجيه البحث العلمي المحدد من طرف الحكومة».

وتعتبر هذه الهيئة قاعدة أساسية للبحث العلمي في الجزائر، ومن نتائجه فتح مراكز بحث على المستوى الوطني، تمويل 171 مشروع بحث، وإنشاء مخابر البحث.

وفي سنة 1983 قررت الدولة غلق هذا الديوان بموجب القرار رقم 83-733 بتاريخ 17 ديسمبر 1983 بسبب عدم قدرة الهيئة على تحريك البحث العلمي في ما بين القطاعات. وهذا ما يدل بوضوح على غياب سياسة البحث العلمي في الجزائر وذلك للاعتبارات التالية:

أ - إن إتخاذ قرار غلق هيئة وطنية للبحث العلمي من الأمور الدالة على ضعف الإهتمام بالبحث العلمي. فكان من المفروض تعديل مسيرة الهيئة، أو تحسين فعاليتها بإقتراح استراتيجية جديدة.

ب - نشأت الهيئة نفسها كان يقصد بها مركزية البحث العلمي، وهذا يتعارض مع مرونة البحث العلمي وأهدافه، لأن من أهدافه التنمية المحلية.

فمهما تعددت الأسباب التي أدت إلى غلق الهيئة الوطنية، يعد «كارثة» حقيقية في حق تنمية وتطوير البحث العلمي في الجزائر، كما هي تراجع وتدهور يوحي بضعف بعد النظر والسيطرة على هذا الجانب الحساس.

6 - المحافظة السامية للطاقات الجديدة

تم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم رقم 82-215 بتاريخ 3 جويلية 1982 المحدد لصلاحيات، تنظيم، وتسيير المحافظة السامية للطاقات الجديدة.

ومن أهدافها:

1 - تحديد السياسة الوطنية في مجال الطاقات الجديدة، تماشيا وتوجيها، قرارات، والأولويات المحددة من طرف المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني.

2 - تحديد وتطبيق المخططات الوطنية للتنمية العلمية، التكنولوجية، والصناعية.

3 - القيام بكل نشاطات البحث، التكوين، الاعلام، الخدمات والانتاج الضروري للترقية وتنمية الطاقات الجديدة، خاصة الذرية، الشمسية، ...

7 - إنشاء وحدات البحث بموجب القرار رقم 83-455 الصادر بتاريخ 23 جويلية والمتعلق بإنشاء وحدات البحث العلمي والتقني. وذلك قصد التنمية العلمية والتكنولوجية المحددة في المخطط التنموي الوطني، ووحدة البحث مكونة من فرق البحث لمخبر واحد أو أكثر.

8 - إنشاء المجلس المركزي للتنسيق ما بين القطاعات، بموجب المرسوم رقم 355-83 بتاريخ 21 ماي 1983، والذي يهدف إلى التنسيق بين مؤسسات التكوين والقطاعات المستخدمة لضمان أرقى مستوى في التكوين، والبحث العلمي، وكذا تشغيل خريجي الجامعات.

ومن أهداف البرنامج المسطر لسنة 1986 ما يلي:

- ضبط سياسة التربصات الجامعية.
- ادماج خريجي المؤسسات الجامعية.
- تحديد سياسة التكوين المستمر (الهندسة والتسيير)
- تطوير التعليم المشارك بالمؤسسات الجامعية.
- تطوير نشاط الخدمات على مستوى المؤسسات الجامعية.
- تدعيم آليات التنسيق ما بين القطاعات.

نلاحظ أن القصد من إنشاء هذا المجلس المركزي، هو البحث عن إمكانيات التشغيل لخريجي الجامعات، لكن معالجة التشغيل بهذا المنطق قد يؤدي إلى نتيجة جزئية، لأن أساس التشغيل هو القدرة على خلق مناصب شغل جديدة، أي القدرة على الإستثمار في مشاريع جديدة، غير أن واقع المؤسسات الصناعية على وجه الخصوص مغاير لذلك، بحيث نجد معظم المؤسسات الاقتصادية وصلت إلى درجة كبيرة من التشبع فيما يخص الموارد البشرية، فهي في الظروف الحالية تبحث عن إمكانيات تقليص عدد العمال، إذن كيف يمكنها توظيف خريجي الجامعات؟

إن تطوير البحث - التنمية، من جانب المؤسسات الاقتصادية والإعتماد عليه كوسيلة للتنمية قد يساهم مساهمة معتبرة في:

1 - تحويل التكنولوجيا من المخابر الجامعية إلى المؤسسات.

2 - تطوير وسائل ومناهج العمل.

3 - ترقية الموارد البشرية عن طريق التكوين.

9 - إنشاء المحافظة السامية للبحث العلمي والتقني، بموجب المرسوم رقم 84-159 بتاريخ 7 جويلية 1984 وتتمثل مهمة المحافظة في الاشراف على البحث العلمي والتقني على مستوى كل القطاعات.

تتكفل المحافظة السامية بـ:

1 - تطوير الطاقات الجديدة

2 - سياسة تنشيط وتنسيق البحث بين مختلف القطاعات.

ومن نتائج المحافظة خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 1989، تم تسجيل 428 مشروع بحث مصادق عليه، موزعة على 2700 باحث، حسب التخصصات التالية:

(جدول رقم 1)

	عدد المشاريع		
الفرع / السنة	1986	1988	1989
العلوم التقنية والتكنولوجية	190	213	187
العلوم الطبيعية والحياة	92	103	96
العلوم الاجتماعية	136	157	145

مأخوذ من الوثيقة رقم 16

المؤتمر السادس لوزراء العرب المسؤولين عن التعليم العالي

الجزائر 16 - 19 ماي 1996

10 - إنشاء مراكز البحث على مستوى الادارات المركزية بموجب القرار رقم 522-83 بتاريخ 10 سبتمبر 1983، ومهمة المراكز، تتمثل في وضع وتحقيق برامج التنمية العلمية والتكنولوجية فهي مكلفة بـ:

1 - جمع العناصر اللازمة لتشخيص مشاريع البحث والمعطيات التي تسمح بتخطيطها.

2 - بعث وتشجيع الفهم والتحكم والتطور وتطبيق العلوم والتقنيات والتجديد التكنولوجي.

3 - اتخاذ كل أشغال البحث لها علاقة بالموضوع.

4 - التقييم الدوري لنشاطات البحث، وتطور البحث في العالم.

5 - جمع ومعالجة المعلومات العلمية والتقنية مع ضمان الاحتفاظ والنشر.

6 - تقييم نتائج البحث والسهر على استعمالها.

7 - المشاركة في تكوين إطارات وتقنين البحث.

11 - المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني

أنشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-23 بتاريخ 13 جانفي 1992، فهو مجلس إستشاري على مستوى رئيس الحكومة، ومهامه تتمثل في:

1 - تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، مع التنسيق في المشروع وتقييم التطبيق.

فهو مكلف بـ:

1 - تحديد الاختبارات الكبرى للبحث العلمي والتقني.

2 - انتهاج التوجهات العامة للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.

3 - تقييم نتائج النشاطات المتخذة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.

4 - تحديد التوجهات العامة للسياسة المحافظ، التقييم، والتنمية للطاقة الوطنية العلمية والتقنية.

5 - تحديد الاجراءات المتعلقة بإنتهاج الاطار التنظيمي للبحث العلمي في مختلف مراحل تطوره وتنميته.

فهذه الهيئة تقوم بتنظيم البحث الذي تقوم به مختلف الادارات المركزية. فقد يكون هذا ردا على تساؤلنا المتعلق بالتنسيق الفعال على مستوى مراكز البحث التابعة للادارات المركزية.

وهذه الهيئة تبقى تابعة للسلطة، لكن المشكل القائم هو ضعف التنسيق مع الادارات الأخرى، بحكم أن المجلس العلمي لمركز البحث هو الذي يدرس المشاريع ثم يبلغ رأيه لمجلس التوجيه الذي يتخذ القرار النهائي. وفي النص القانوني لا توجد أي فقرة تشير إلى التعاون أو التعامل ضمن إطار شامل ينسق بين مختلف المشاريع الصادرة عن كل مركز.

ومن ناحية أخرى فإن فتح مراكز البحث على مستوى الادارة المركزية، قد ساهمت مباشرة في تفكيك وبعثرة جهود البحث العلمي بالجزائر.

12 - تنظيم نشاطات البحث على مستوى الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العالي، بموجب القرار والصادر في 29 نوفمبر 1986 . فنشاط البحث على مستوى الجامعة منظم في إطار الدوائر البيداغوجية (مصلحة البحث العلمي)، والوحدة

العلمية أو التكنولوجية القاعدة: «فرقة البحث» مكونة من أساتذة مساهمون في انجاز مشروع بحث.

غالبا ما يحدد المشروع حسب إهتمامات الباحث وميوله، يقوم في شكل تقرير للمجلس العلمي الذي يقدم موافقته وبعدها يوجه إلى نيابة رئاسة الجامعة التي تتكفل بإرساله لمديرية البحث على مستوى وزارة التعليم العالي، ويتم توزيعه على اللجان المختصة لابداء الرأي فيه. والمدة المستغرقة بين موافقة المجلس العلمي وموافقة الوزارة قد يستغرق وقتا طويلا خاصة إذا طلب من صاحب المشروع ادخال بعض التعديلات، يقدر بحوالي سداسي.

وتقييم المشروع من طرف الوزارة يتم بناء على معايير علمية إنطلاقا من الملاحظات العلمية يقبل المشروع أو يرفض، والذي يقيم هنا هو الأستاذ المختص نيابة عن الوزارة. وهذا التقييم لا ينطلق من واقع الاحتياجات والأولويات الوطنية، أي معالجة المشاكل الحقيقية التي تعيشها البلاد والأمر هذا لا يقتصر على فرق البحث وإنما يشمل إستراتيجيات البحث العلمي في الجزائر بصفة عامة.

من خلال عرض مختلف الهيئات والمراكز المشرفة على البحث، نلاحظ:

أ - انعدام التنسيق بين هذه الأجهزة.

ب - غالبا ما تنشأ هذه المؤسسات على المستوى المركزي، وتبقى تعمل من زاوية واحدة، وتتخذ إجراءات تخص مصير البحث العلمي دون مشاركة الأطراف المعنية.

حـ - ضعف الإهتمام بالأستاذ الباحث.

د - وزارة التعليم العالي ليست المؤسسة الوحيدة التي تشرف على سياسة البحث العلمي.

هـ -عدم وضوح سياسة البحث العلمي في البلاد.

ونتج عن ذلك بعض النتائج السلبية نذكر منها:

أ - عدم إستغلال نتائج البحث.

ب - عدم مواكبة البحوث للواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

حـ - ضعف نتائج البحث.

د - ابتعاد التكوين الجامعي عن احتياجات المؤسسات.

هـ - كثرة القوانين المنظمة للبحث العلمي وتضاربها في بعض الأحيان.

و - ضعف مستوى التكوين.

2 - البحث العلمي في ظل النظام الاقتصادي الجديد

نظرا للنقائص الملحوظة تم إتخاذ بعض الاجراءات الأساسية التي من شأنها أن تعيد النظر في ميكانيزمات البحث العلمي في الجزائر وتقوم بتنشيطه وتأسيسه على قواعد متينة. فالجلسات الوطنية للبحث العلمي التي جرت بتاريخ 22، 23، 24 جويلية بالجزائر، مكنت من ضبط 17 برنامجا وطنيا. وهذه الأولويات المحددة ضمن هذا البرنامج الوطني ستضبط إطار البحث العلمي لفترة محددة. كما تم إنشاء الصندوق الوطني للبحث العلمي الذي يحتوي على رصيد مالي يقدر بـ 600 مليون دينار، وهذا يكون دعما أساسيا للبحث.

3 - افرازات ونتائج سياسة البحث العلمي في الجزائر

رغم النقائص الملحوظة سواء تعلق الأمر بمردود البحث العلمي، أو مساهمته في حل المشاكل المختلفة، أو غير ذلك من المسائل فإنه يمكن القول أن السياسات المتعاقبة، حاولت في كل مرة استخلاص العبر من الماضي لإعطاء البحث العلمي المكانة الأساسية والدور الرائد في التنمية الوطنية، لكن بعض النتائج بعيدة عن التوقعات.

1.3 - مشاريع البحث الجامعي

خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى بداية سنة 1995 نلاحظ أن عدد المشاريع في تزايد مستمر، بحيث إذا كان عدد المشاريع في سنة 1990 يقدر بـ 340 في التخصصات، وصل في سنة 1995 إلى 971 مشروع بحث. وهذا يدل على إهتمام الأساتذة بالبحث كوسيلة لربح إضافي (لا يهمنا فقط تسجيل المشروع والمصادقة عليه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأساس هو الانجاز والمساهمة في حل بعض المشاكل المعرقلة للتنمية)

جدول 2 : عدد مشاريع البحث

الفرع / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المجموع
العلوم الدقيقة والتكنولوجيا	165	240	38	421	492	154	1680
علوم الطبيعة والحياة	70	148	160	243	252	262	873
العلوم الاجتماعية	105	89	159	213	215	198	896
المجموع	340	477	627	877	959	514	3449

جدول 2: المصدر: وزارة التعليم العالي

2.4 - نسبة مشاركة الباحثين في فرق البحث الجامعية

جدول 3: عدد الباحثين

الفرع / السنة	1993	1994	1995	المجموع
العلوم الدقيقة والتكنولوجيا	2148	2086	2153	6287
علوم الطبيعة والحياة	1198	1082	1070	3350
العلوم الاجتماعية	823	674	648	2145
المجموع	4169	3842	3871	11782

تمثل نسبة مشاركة الباحثين في فرع العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، أعلى نسبة مقارنة بالعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

في تقرير لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (8 أفريل 1992)، يذكر أن مشاريع البحث تضاعفت في الفترة ما بين 1989 (420 مشروعا) و1992 (828 مشروعا). ويشير إلى أن هذه المشاريع تتوزع على الجامعات الكبرى، (لسنة 1992، من بين 46 مؤسسة جامعية مهتمة بالبحث، 11 مؤسسة جامعية تتقاسم 603 مشروع بحث، منها 102 مشروعا لجامعة باب الزوار).

إن عرض المشاريع من الناحية العددية، مهم ويوحي بمدى إهتمام الباحثين بالبحث، لكن هل كل هذه المشاريع تم إنجازها؟

الجدول التالي يوضح ذلك لسنة 1990

جدول رقم 4: وضعية المشاريع

الفرع	عدد المشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع المتوقفة	المشاريع المجددة	مشاريع لم تقيم
مجموع الفروع	408	80	39	196	93
العلوم الاجتماعية	98	27	15	34	22
المجموع	532	107	54	230	125

هناك من المشاريع التي تتوقف أثناء الانجاز لأسباب عديدة منها ما يعود لانسحاب أعضاء الفرقة بعد تكوينها، ومنها ما يعود لضعف التنسيق بين الأعضاء وعدم الرغبة في المواصلة، والجدول رقم 4 يبين أنه من بين 408 مشروعا لسنة 1990 تم إنجاز 107 مشروعا لكل الفروع وتوقف 54 مشروعا، ونسبة المشاريع المتوقفة معتبرة وتوحي بوجود عدم إرتياح الباحث، وضعف دافعيته لانجاز المشروع الذي بدأ فيه.

يبيّن الجدول رقم 4 أن هناك بعض المشاريع المقدمة لم تقيم وهي في طريق التقييم، فأقل مدة لتقييم لا تقل عن 6 أشهر وهذا بطبيعة الحال من الأمور التي تعرقل الباحث.

يذكر تقرير الوزارة(1) أن البحث يعاني من البيروقراطية المفرطة للإدارة الجامعية المسيرة، والمشاكل المرتبطة بالتسيير المالي. وللتخفيف من حدة ذلك يقدم بعض الاقتراحات منها:

- إنشاء مراكز لتسيير البحث مستقلة عن الادارة الجامعية.
- إنشاء مراكز بحث تجمع التخصصات الكبرى.
- تشجيع نشر نتائج البحث.
- حسن إستعمال الوسائل العلمية عن طريق إنشاء مراكز جهوية للوسائل العلمية.

كما يلاحظ أنه على المدى البعيد يتمكن البحث من تحقيق تلائم أحسن بين التكوين والبحث والبحث والتنمية.

هذه الاقتراحات قدمت في سنة 1992، لكن في سنة 1996 نلاحظ أن الأمور مازالت على حالها أي ما زال البحث يعاني من بيروقراطية الادارة الجامعية، فهو تابع لها وخاضع لقراراتها خاصة تلك المتعلقة بالتميل، أو تلك المتعلقة بأجر الباحث الذي يسدد في الغالب بعد فترات طويلة تقارب السنة أو الأمور المختلفة بإقتناء الوسائل الضرورية للبحث.

ورغم إلحاح اللجنة التقنية الرسمية، على ضرورة إدخال بعض التعديلات التي من شأنها أن تساهم في تحسين مردود وظروف البحث، إلا أنها بقيت حبرا على ورق. وهنا تطرح قضية فعالية وقيمة الاقتراحات التي تقدم، وطرق تنفيذها، ومتابعة تنفيذها.

من خلال عرض تقييمي لوضعية البحث العلمي بالجزائر يلاحظ(2):

1 - أن نشاطات البحث والتنمية معنونة في 13 دائرة وزارية ومطبقة في 126 هيئة بحث لها قانون مركز بحث، وحدة بحث، أو محطة بحث.

2 - يضاف إلى عدد 126 هيئة، 60 محطة تجارب تساهم في مجال الفلاحة والطاقات الجديدة.

3 - 2229 مشروع بحث وتنمية هم في طور الانجاز، 70٪ منها خاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي و10٪ خاصة بالفلاحة و3٪ بقطاع الصحة العمومية.

4 - عدد العمال الساهرون على تنفيذ هذه المشاريع يقدر بـ 9534 عون منهم 60٪ باحثون. وأن 7٪ من العدد الاجمالي هم باحثون من قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

5 - بقية ميزانية البحث غير محددة بوضوح، فهي تمثل نسبة 0.28٪ من الناتج الوطني الخام، وعلى أساسه ترتب الجزائر تحت المعدل الافريقي.

إنطلاقا من هذه النقائص تم رسم معالم استراتيجية للنهوظ بالقطاع لكنها مع الأسف كانت تهتم أكثر بالوسائل والمنشآت أكثر منه بالطاقة البشرية وخاصة الأستاذ الباحث.

1.3 - ميزانية البحث العلمي

الميزانية المخصصة للبحث العلمي قدرت بـ 8 ملايير دينار خلال سنة 1994 وغطت 224 عملية، من بينها 85 عملية مسجلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغلاف مالي قدر بـ 4 ملايير دينار، أي نصف الغلاف المالي المخصص للبحث.

أما البرامج الجديدة للبحث خلال السنة 1995 قدرت بـ 720 مليون دينار، موزعة على 67 عملية، 20 منها تخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بغلاف مالي قدر بـ 400 مليون دينار .

4 - برنامج تمويل البحث العلمي لسنة 1995(3)

نلاحظ أن البحث العلمي لا يخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحدها بل هناك قطاعات أخرى تقوم بالبحث وتستفيد أيضا من الاعانات المالية المخصص لهذا الغرض، لكن نلاحظ عدد المشاريع المسجلة في القطاعات الأخرى تفوق تلك المسجلة في التعليم العالي ومع ذلك فإن الحصة المالية المخصصة للقطاعات الأخرى أقل من حصة التعليم العالي.

وهذا دليل واضح على ضعف التنسيق والاستعمال الأنجع والفعال للقدرات المالية المتاحة. فتمويل البحث العلمي على أساس التفرقة بين القطاعات المختلفة لا يخدم التنمية (إن كان هذا هو الهدف المنتظر من البحث العلمي) لأن التمويل في حد ذاته يجب أن يخضع للقواعد وقوانين معينة تعمل على ضمان حد أدنى من الفعالية والنتائج.

لكن في الوضعية الراهنة لا يمكن أن يشترط البحث العلمي بالنتائج، لأن وضعية الباحث مازالت بحاجة إلى تدعيم واهتمام أكثر. في هذا الصدد يلاحظ الأستاذ مقدم (1983) أن عدم ارتباط المكافئة بالأداء يعود بالضرر على الأستاذ وعلى الجامعة فالأستاذ الذي لا يرى أية علاقة بين المجهود أو الأداء الذي يقوم به وبين المكافآت فإن

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	الحصة المالية بالدينار	بالعملة الصعبة
وزارة التعليم العالي	20	403.920.000 دج	98.038.000 دج	151.390.000 دج
قطاعات أخرى	47	319.118.000 دج	289.388.000 دج	27.330.000 دج
المجموع	67	723.038.000 دج	387.418.000 دج	178.720.000 دج

سرعان ما يتوقف عن بذل مزيد من المجهود مهما كان إخلاصه أو وطنيته... إن ربط المكافآت بالأداء يقتضي اجراء تقويم دوري للأداء. لكن ما يلاحظ عندنا هو غياب هذا التقويم.. لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ربط المكافآت بالأداء في الوقت الحاضر خاصة قد يكون اجراء غير منصف وقد يجد معارضة. ذلك أن الجهاز البيروقراطي في الجامعة يحول دون الأداء الجيد للأستاذ ويضع كل العراقيل في سبيل ذلك. إن أداء الأستاذ الجامعي يظهر أكثر في الأبحاث والنشر والنشاطات الاستشارية وهذه كلها نادرة إن لم نقل منعدمة في الجامعة.

فالتمويل المخصص للبحث العلمي بصفة عامة يخصص للمشروع محل الدراسة (أجور الباحثين، وسائل البحث) وتبقى ظروف البحث بدون عناية وإهتمام، وهكذا يفهم من تمويل البحث العلمي توفير الامكانيات المادية (مخابر، أجهزة، مكاتب، ...) اللازمة، وهذا خطأ.

إن البحث في الجامعة الجزائرية تطور في ظل التمويل البداغوجي للجامعة بصفة عامة، باقتراحات لتطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، نظرا لضعف نتائج البحث العلمي على مستوى الجامعات ومراكز البحث، وعدم تمكنه من مسايرة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد، لضعف الاهتمام والعناية بالعنصر البشري: الأستاذ، نقترح فيما يلي بعض العناصر الأساسية التي من شأنها تنمية وتطوير البحث العلمي وارساء قواعد التعامل في هذا المجال:

5 - اقتراحات حول السياسة العامة للبحث العلمي: حتى يستقيم البحث العلمي بالجزائر، ويلعب الدور المنوط به يجب:

1 - تقليص عدد الهيئات والمنظمات الوطنية التي تشرف على البحث العلمي: إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على البحث العلمي من حيث التقييم للمشاريع المقترحة والمتابعة والتنسيق والتمويل وتقويم النتائج..

2 - خلق هيئات محلية على مستوى الجامعات الكبرى.

3 - الاعتناء بالظروف المادية والمعنوية للأستاذ الباحث وتقويم أعماله ونشاطاته دوريا.

4 - ترقية مساهمة البحث العلمي في التنمية المحلية من خلال إنشاء مجلس جهوي يتكون من السلطة المحلية والمؤسسات الجامعية والمتعاملين الإقتصاديين قصد خلق ديناميكية جديدة تفرض الاهتمام بالتنمية من زاوية البحث العلمي.

5 - يحضى تمويل المشروع (بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الجهوية واللجنة الوطنية) بالموافقة الأولية من قبل المجلس الجهوي، ثم يبلغ رأيه إلى المجلس الوطني للبحث العلمي لإبداء الرأي حول المشروع وتسجيله رسميا على المستوى الوطني.

6 - تدعيم البحث على مستوى الجامعات، يتم عن طريق ترقية:

- تثمين الجهود العلمية المبذولة - تشجيع البحث بالطبع وتوفير الظروف اللازمة - تذليل الحواجز الخاصة بمناقشات الرسائل وتحفيز الأساتذة على ذلك

خلاصة:

يمكن القول أن البحث العلمي في الجزائر ما زال في مرحلته التأسيسية والبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة لدعمه، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وضوح السياسة العامة للبحث العلمي بالجزائر، فهل يتمثل البحث في المصادقة على مشاريع البحث ومنح الباحث بعض التعويضات المادية للباحث؟

أن الأمر يتطلب العناية والإهتمام أكثر بالبحث كوسيلة أساسية في التنمية وعدم الإستهانة به، والواقع أن الدولة هي المسؤول الأول عن متابعة وتدعيم البحث العلمي، عن طريق إصدار القرارات والمراسيم التي تندرج ضمن إستراتيجية شاملة للبحث العلمي.

المراجع:

عزي عبد الرحمان - البحث العلمي الاجتماعي، بعض الموازنات والأولويات، حوليات جامعة الجزائر العدد 7 - 92-93، ص 38 .

عبد الله بوخلخال - الجامعة الجزائرية وظيفتها البيداغوجية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 7 - 92-93 .

مقدم عبد الحفيظ - تصورات حول اصلاح المنظومة الجامعية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 7 - 92-93 .

الهوامش:

(1) - الندوة الوطنية لرؤساء الجامعات - 8 أفريل 1992 .

(2) - مذكرة إعلامية حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - نوفمبر 1994 .

(3) - وثيقة إعلامية حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1 نوفمبر 1994 .